وقد تم ربط جميع أنحاء قطاع غزة في آب (أغسطس) سنة ١٩٧٤[٦٤]. وعلى حد تعبير عضو الكنيست دافيد شتيرن فإن «مصادر الطاقة في كل الظروف يجب أن تكون بأيدي الحكومة»[٦٥]، وذلك تمهيد ضروري للإدارة الذاتية. كما أن «السيطرة على أجهزة الرقابة ومصدر التيار الكهربائي تمكن من توفير الكهرباء للمستوطنات اليهودية ومناطقها الصناعية في أوقات الأزمات والتقلبات السياسية»[٦٦]. وعلى حد تعبير رئيس شعبة الاستيطان «يجب العمل في سباق مع الوقت لخلق وقائع جديدة تمنع المساس بهذه المناطق والتفريط فيها، لأن الواقع الذي سنخلقه يلعب دوراً أساسياً في أي اتجاه للحل»، ويجب الانطلاق من أن «الحكم الذاتي سيطبق فقط على السكان العرب وحدهم وليس على المستوطنين اليهود أو الأرض[٦٧] وهو يعني بالأرض، الأرض نفسها وما فيها من مصادر مياه ومصادر طاقة، وما عليها من مجال كهرومغناطيسي، وجوي. وقد استهدف فصل السكان عن الأرض باعتبار أن الأرض هي العنصر الثابت، أما الوجود الراهن للسكان فهو مؤقت، ولا يمنحهم أية صلاحية أو سيادة على أرضهم[٦٨].

خاتمة

إن تتبع الخطوات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية من أجل الاستيلاء على شركة كهرباء القدس يشير إلى الطابع المتعمد للسياسة الاسرائيلية الرامية إلى إضعاف اقتصاد المناطق المحتلة وإخضاعه، بحيث يلبي حاجة الاقتصاد الاسرائيلي من جهة، ويعيق أي استقلال ممكن له في المستقبل من جهة أُخرى. فالتحكم بكهرباء الضفة الغربية يعني استكمال السيطرة على قطاع الصناعة وعرقلة سبل تطوره، بالإضافة إلى التحكم في الحياة اليومية للسكان. وقد جاء إنشاء المستوطنات في المناطق المحتلة في سياق هذه السياسة حيث لعبت هذه المستوطنات دوراً هاماً في دفع الشركة العربية إلى الاعتماد شبه الكلي على الشركة القطرية الاسرائيلية. ولم تكتف السلطات الاسرائيلية بتحويل الشركة العربية عملياً إلى موزع للتيار الكهربائي، وإنما استصدرت قراراً من المحكمة العليا يقضي بشرعية مصادرة معظم مكاتب الشركة العربية ومولداتها الواقعة في منطقة القدس، مكرسة بذلك، سياسياً، فصل القدس عن الضفة الغربية، وعملياً إنهاء وجود الشركة العربية كمنتج للتيار الكهربائي، وتحويلها إلى مجرد جابٍ لفواتير الكهرباء. وتحت غطاء الشرعية، تكون السلطات الاسرائيلية قد استولت على الأراضي التي تمر بها خطوط الشركة في منطقة القدس، ومهدت لتهجير عائلات أكثر من ٣٠٠ عامل لن يكون لهم عمل في ظل الادارة الاسرائيلية للشركة العربية.

وكما مهدت السلطات الاسرائيلية للسيطرة على المرافق الحيوية في الضفة الغربية، فقد مهدت أيضاً لوضع مماثل للمستوطنات الاسرائيلية، بحيث تظل هذه المستوطنات خاضعة للقرار الاسرائيلي في حال حصول تغيير على مستقبل المناطق المحتلة. وبذلك تستطيع، من خلال المستوطنات المنشأة، أن تمهد للسيطرة القانونية على المناطق، باعتبار أن المستوطنات وبخاصة الزراعية منها، قبل العام ١٩٤٨، كانت نواة الدولة الاسرائيلية.